

المؤتمر الدولي لدعم الانتفاضة

طهران، ٢٤.٢٥/٤/٢٠٠١

تظاهرة إعلامية سياسية ناجحة.. ولكن!

علي أ. فياض^١

شهدت العاصمة الإيرانية يومي ٢٤ و ٢٥ نيسان/أبريل ٢٠٠١ واحدة من أكبر التظاهرات السياسية التضامنية المؤيدة للانتفاضة الفلسطينية، إذ عقد المؤتمر الدولي لدعم الانتفاضة دورته الثانية بعد مرور عشرة أعوام على دورته الأولى. وقد أضفت ردة الفعل الأميركية الغاضبة، إلى جانب الحضور المتميز وما تضمنه الخطاب السياسي، أهمية خاصة على المؤتمر ووضعت في دائرة الضوء، فاستقطب اهتمام المراقبين والمحللين السياسيين كما الإعلاميين والصحافيين. نتطرق في التقرير التالي إلى خلفية المؤتمر ووظيفته وهدفه، ونلتقط الجديد في الخطاب الإيراني، قبل عرض أهم المداولات والقرارات والتوصيات، ونتعرف على الحضور الفلسطيني وحجم المشاركة قبل تسجيل الملاحظات النقدية على المؤتمر ونتأجه.

^١ كاتب فلسطيني مقيم بدمشق.

أولاً:

الخلفية والوظيفة والهدف

تعود العلاقات الطيبة التي تربط الإيرانيين والفلسطينيين إلى أعوام النضال ضد الشاه الذي كان موالياً للولايات المتحدة وحليفاً للإسرائيليين ومعادياً للحركة القومية والتحررية العربية والفلسطينية، لذلك اعتُبر انتصار الثورة الإيرانية سنة ١٩٧٩ انتصاراً للعرب والفلسطينيين. ومنذ ذلك التاريخ أعلنت الجمهورية الإسلامية التزامها القضية الفلسطينية. واتخذت إيران سلسلة من الإجراءات والقرارات لدعم النضال الفلسطيني، مادياً ومعنوياً وسياسياً، كان أولها قطع العلاقات بإسرائيل وتسليم سفارتها في طهران إلى منظمة التحرير الفلسطينية. وفي هذا السياق، جاء قانون دعم نضال الشعب الفلسطيني الذي أصدره مجلس الشورى الإسلامي (البرلمان) في ١٤ أيار/مايو ١٩٩٠، والذي تم بموجبه عقد المؤتمر الدولي الأول لدعم الانتفاضة الفلسطينية سنة ١٩٩١.

عقد المؤتمر الأول للانتفاضة في أوضاع دولية وإقليمية معقدة (تفكك المعسكر الشرقي وضعف الاتحاد السوفياتي وانهيار التوازن الدولي وتفرد واشنطن بإدارة العالم؛ حرب الخليج الثانية؛ تدمير قوة العراق الإقليمية؛ انهيار التضامن العربي وتمزق النظام العربي)، لذلك لم يتمكن بمقرراته وتوصياته من الصمود أمام رياح التسوية الأميركية والانصياع العربي لشروطها، ولا حماية الانتفاضة الأولى من التصفية، وخصوصاً أن المؤتمر عقد على أبواب مؤتمر مدريد، وفي ظل تراجع خيار الكفاح المسلح والمقاومة لمصلحة خيار المفاوضات.

لكن بعد انطلاق الانتفاضة الفلسطينية من جديد، تحت اسم انتفاضة الأقصى، في أواخر أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، أعلنت الجمهورية الإسلامية الموقف ذاته المؤيد للفلسطينيين والداعم للانتفاضة، واتخذت حكومتها سلسلة من الإجراءات والقرارات

التنفيذية، كان آخرها الدعوة الموجهة من السيد علي أكبر محتشمي، الأمين العام للمؤتمر الدولي لحماية الانتفاضة الفلسطينية، لاستضافة المؤتمر الثاني في إيران بناء على قرار مجلس الشورى.

وقد حدد للمؤتمر أربعة أهداف رئيسية: التنسيق اللازم بين العاملين لدعم الانتفاضة؛ تأمين الدعم المادي والمعنوي من مختلف أنحاء العالم؛ تنبيه الرأي العام العالمي إلى خطر التدمير المنهجي الإسرائيلي لمقومات بقاء وتطور المجتمع الفلسطيني؛ فضح الأساليب الفاشية والعنصرية الصهيونية ضد الفلسطينيين.

وهكذا تحدد للمؤتمر مسبقاً طبيعته ووظيفته، واتضح أن المهمات الإعلامية والتعبوية تحتل مكانة مهمة في موازاة الدعم المالي والمادي إن لم تكن تتقدم عليه. لذلك حددت سكرتاريا المؤتمر مسبقاً ثلاثة عناوين على جدول اللجنة العلمية: الانتفاضة الفلسطينية (تعريفها، نسيجها، اقتصاداتها، ثقافتها، مستقبلها)؛ أهداف واستراتيجية الصهيونية الإقليمية والعالمية؛ الفلسطينيون والعالم الإسلامي (عقائدياً وسياسياً ودبلوماسياً). وكلفت الكثير من المفكرين والكتّاب والباحثين إعدادها قبل عقد المؤتمر.

ثانياً:

الثابت والمتغير في الخطاب الإيراني

كانت حفلة الافتتاح، بجلستها المراسمية والسياسية، مناسبة للزعامة الإيرانية للتعبير عن موقفها العقائدي والسياسي من القضية الفلسطينية من جديد. وهنا يمكن تسجيل الملاحظات التالية:

الأولى، من حيث نوعية الحضور وحجمه، إذ حضر أركان النظام جميعاً: المرجعية، البرلمانية، السياسية، العسكرية، الميليشيوية، المحافظة، الإصلاحية. وأعيد

التشديد على مقولات الإمام الخميني في شأن القضية الفلسطينية، وسرطانية الكيان الصهيوني، وأبرز الدور الرائد لمؤسس النظام في الصحوّة الإسلامية التي شهدها العالم في العقدين الماضيين.

الثانية، في الكلمة التي ألقاها مرشد الجمهورية، آية الله علي خامنئي، مؤكداً القيم الجهادية وخيار المقاومة، وواجب المسلمين تجاه الفلسطينيين، وضرورة الرد على القمع والقصف الإسرائيليين. وطرح "استراتيجية نضالية" تقوم على محورين متلازمين: أولهما محاصرة وعزل إسرائيل اقتصادياً وسياسياً ودبلوماسياً، وثانيهما دعم المقاومة الفلسطينية وتطويرها حتى تحقيق النصر وزوال إسرائيل، من دون الركون إلى الجهود الدبلوماسية والوساطات لتحقيق الأهداف الوطنية.

الثالثة، في الكلمة التي ألقاها رئيس الجمهورية، حجة الإسلام محمد خاتمي، داعياً إلى تحقيق الأهداف الملموسة كقيام الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس، وعودة اللاجئين، وإدانة إسرائيل دولياً، ومحاكمة مجرمي الحرب الصهيونيين. وطرح من جديد فكرة الاستفتاء الشعبي بشأن تقرير مستقبل فلسطين وإقامة السلام العادل في المنطقة.

الرابعة، من خلال الخطابات والمداخلات العلنية واللقاءات الخاصة والجانبية، يمكن للمراقب أن يلحظ الموقف العقائدي الإيراني بثوابته النظرية تجاه التزام الخط الجهادي ونهج المقاومة لتحرير فلسطين من البحر إلى النهر، واعتبار إسرائيل خلية سرطانية، وفي الوقت ذاته تضمين الأهداف الوطنية الراهنة، كتقرير المصير وإقامة الدولة وعودة اللاجئين، في الخطاب السياسي الرسمي، وإباحة التعامل مع الحلول المرحلية إذا كانت لا تتعارض مع الهدف الاستراتيجي، والتعامل مع الوسائل السياسية والدبلوماسية إذا كانت تتكامل مع الوسائل الجهادية ولا تعرقلها.

الخامسة، من خلال طبيعة الدعوات الموجهة، وتشكيلة المدعويين الحضور، وطريقة الاحتفاء الرسمي بهم، يمكن للمراقب أن يلاحظ الانفتاح الإيراني على مختلف القوى العربية والفلسطينية وعدم الاقتصار على الحلفاء التقليديين، وتجاوز المحددات السابقة. فالحضور السعودي البارز وكذلك المصري قابله فلسطينياً حضور قوى محسوبة على السلطة وشخصيات برلمانية فتحوية، وكذلك شخصيات وطنية وثقافية مستقلة من الخارج غير محسوبة على فصائل التحالف.

ثالثاً:

المدخلات والمناقشات والقرارات

حفل المؤتمر منذ افتتاحه بإثارة الكثير من الموضوعات الجادة والنقاشات الفعالة لبنود جدول الأعمال. وعلى الرغم مما شهدته المؤتمر من خطابية ومبالغة ونفاق في بعض الأحيان، فإن المداخلين حافظوا على سوية جيدة. ويمكن رصد مجموعة من العناوين المثارة في الكلمات والمدخلات، والتي تضمنها البيان الختامي في بنوده وقراراته، وهذه أبرزها:

أولاً، اعتبار فلسطين والقدس قضية مركزية للأمة الإسلامية، وتأکید شرعية خيار المقاومة والجهاد في مواجهة المشروع الصهيوني المدعوم بقوى الاستكبار العالمي (الولايات المتحدة).

ثانياً، الإجماع على دعم الانتفاضة الشعبية باعتبارها الشكل الفلسطيني الأنسب والقابل للتطور في ظل اختلال موازين القوى الراهنة، واعتبار العمل على الجبهة الدبلوماسية والدولية نشاطاً مكملاً للعمل الجهادي والمقاومة وليس بديلاً منهما.

ثالثاً، الإشادة بالنموذج اللبناني في المقاومة وبتجربة "حزب الله" والاحتفاء بأمينه العام، السيد حسن نصر الله، الذي كان نجم المؤتمر بلا منازع، والدعوة إلى الاستفادة من دروس التجربة اللبنانية، والتشديد على أهمية الدور الإيراني ومكانة القيادة الإيرانية المميزة في عملية الصراع العربي . الصهيوني، والإعراب عن التقدير العالي للمواقف الإيرانية الداعمة مادياً ومعنوياً.

رابعاً، شجب المساندة الأميركية للإسرائيليين واستنكار انحياز واشنطن الكامل إليهم، ومطالبة المجتمع الدولي بالتصدي للخطر النووي وأسلحة الدمار الشامل الإسرائيلية، والدعوة إلى تشكيل محاكم جرائم حرب للمسؤولين الإسرائيليين. خامساً، في مقابل الترحيب بمشاركة السعودية في المؤتمر على رأس وفد كبير، واعتبار ذلك ترجمة لتطور العلاقات والاتفاقات الأخيرة بين البلدين، دعا البعض إلى تطبيع علاقات إيران بدول الجوار العربي وتجاوز الخلافات الثانوية لمصلحة القضية المركزية، معتبراً أن غياب العراق والإمارات خسارة للمؤتمر.

رابعاً:

المشاركة الفلسطينية، الانتفاضة والوحدة الوطنية

بما أن المؤتمر مخصص للقضية الفلسطينية كان من الطبيعي أن يكون الحضور الفلسطيني مميزاً. وفعلاً، وُجّهت الدعوات إلى عدد كثير من الفلسطينيين بحيث شكلوا مع اللبنانيين أكبر تجمعين. ويمكن تسجيل الملاحظات التالية على المشاركة الفلسطينية:

أولاً، تميز الحضور الفلسطيني بالتنوع، على عكس المؤتمر الأول الذي اقتصر على الفصائل الفلسطينية وأتباعها. فالدعوة هذه المرة وُجّهت إلى الأمناء العاميين للفصائل بالاسم، مع تمييز حركتي حماس والجهاد الإسلامي، وإلى عدد من

أعضاء المجلس الوطني والتشريعي من الخارج والداخل، وإلى الفعاليات الاجتماعية والثقافية والكتّاب والصحافيين.

ثانياً، تجاوز الاهتمام الإيراني هذه المرة فصائل المعارضة المقيمة بدمشق والمنظمات الإسلامية إلى ممثلي حركة "فتح" ووفد الداخل وشخصيات وطنية مستقلة شاركت في أنشطة اللجان والندوات البحثية. وقد خص مرشد الثورة ورئيس الجمهورية رئيس المجلس الوطني الفلسطيني، سليم الزعنون، باهتمام خاص.

ثالثاً، الانفتاح الإيراني على كل التيارات الفلسطينية وقوى الداخل والسلطة والمستقلين رافقه اعتدال في الخطاب السياسي الإيراني تجاه السلطة الوطنية الفلسطينية ورئيسها ياسر عرفات، فاختلفت عبارات التخوين والتكفير والاستنكار لمصلحة عبارات الأسف والأسى والمراجعة النقدية، وهكذا فعل أيضاً المعارضون الفلسطينيون الأقرب إلى إيران.

رابعاً، إذا كان الفلسطينيون، بمختلف انتماءاتهم واتجاهاتهم ومعسكراتهم، قد التقوا تحت قبة قاعة الاجتماعات الكبرى في العاصمة الإيرانية، فإن الانتفاضة الشعبية كانت لهم بمثابة الخيمة الوطنية التي جمعتهم تحت جناحها، وشكلت لهم مخرجاً مشرفاً من الأزمات التي يعانون.

خامساً، حاول الإيرانيون أن يستثمروا وجود كل الفصائل الفلسطينية في طهران لتحقيق إنجاز بارز يرتكز على الوحدة الوطنية، وذهبوا في اتجاه صوغ "إعلان طهران" الذي يعزز الوحدة الوطنية المتحققة ميدانياً في الداخل ويفتح الطريق أمام وحدة وطنية شاملة بين القوى في الداخل والخارج. لكن بعض الفصائل المعارضة رفض توقيع الإعلان خطياً، الأمر الذي أدى إلى صدور الإعلان باسم الفصائل والقوى والشخصيات الوطنية الفلسطينية من دون تسمية أو توقيع، وهو ما أثار استهجان

الحضور وأوقع تلك الفصائل في مزيد من العزلة إضافة إلى ما تعيشه من العجز والشلل.

أخيراً:

ماذا بعد التظاهرة السياسية؟

أولاً، شكل حضور تلك الأحزاب والقوى والشخصيات إلى طهران أول نجاحات المؤتمر البارزة، بينما شكلت المشاركة الفلسطينية (السلطة والمعارضة والمستقلة) واللبنانية (الدينية والجهادية والسياسية) والسورية (رفيعة المستوى) الواسعة، والحضور السعودي (الكبير واللافت) أبرز ملامح ذلك النجاح الاحتفالي، الذي أثار حفيظة الأميركيين فأطلقوا تهديدهم بمعاقبة المشاركين فيه بإدراجهم في قائمة الإرهاب حتى قبل أن تصدر قرارات المؤتمر (فعلاً صدر التقرير السنوي عن الخارجية الأميركية في ١ أيار/مايو واصفاً إيران بالدولة الأكثر رعاية للإرهاب في العالم).

ثانياً، عكس الوجود الإيراني المتميز على جميع المستويات، العقائدية (مرشد الثورة الإمام آية الله علي خامنئي) والرسمية (رئيس الجمهورية السيد محمد خاتمي) والبرلمانية (حجة الإسلام مهدي كروبي)، الأهمية التي يوليها الإيرانيون للقضية الفلسطينية ولقضية الانتفاضة بصورة خاصة. وقد تجاوز اهتمام مرشد الثورة بالمؤتمر فعالية الافتتاح الرسمي، الذي أكد خلاله الثوابت الإيرانية من القضية الفلسطينية، إلى التفاعل المباشر مع المدعويين الفلسطينيين واللبنانيين فيما يتعلق بشؤون القضية وشجون المرحلة في جلسات خاصة ولقاءات حميمة!

ثالثاً، بالحضور المكثف لوسائل الإعلام واهتمامها بالرموز والشخصيات المشاركة، وبالتصريحات والبيانات والمقابلات، والتركيز على سياسة القمع والبطش

الدموي الإسرائيلية ومشاهد الصمود والبطولة الفلسطينية، شكل المؤتمر حملة إعلامية لمصلحة القضية الفلسطينية.

رابعاً: بالمواقف السياسية المعلنة في دعم نضال الشعب الفلسطيني والانتفاضة البطولية، والتضامن مع الشعبين السوري واللبناني في صمودهما، وإطلاق التهديدات بالانتقام والرد والمجابهة، والمعارضة لمشروع التسوية الأميركية وما أفرزه من اتفاقات ومعاهدات، سواء من جانب الزعامة الإيرانية أو القيادات الفلسطينية واللبنانية والسورية، اعتبر المؤتمر مهرجاناً سياسياً تضامنياً مع القضية الفلسطينية.

خامساً، بالبيان الختامي الصادر عن المؤتمر والقرارات المتضمنة بشأن مركزية فلسطين والقدس بالنسبة إلى الأمة الإسلامية، والتزام العمل على تحريرها، وبشأن آليات وأساليب دعم الانتفاضة ووسائل إدامتها، والدعوات إلى عزل ومحاصرة ومقاطعة إسرائيل عربياً وسياسياً ودولياً، يكون المؤتمر أطلق فعالية سياسية لدعم الانتفاضة وصمود الشعب الفلسطيني.

سادساً، بإعلان طهران الذي صدر عن الفصائل والقوى والشخصيات الفلسطينية المشاركة في المؤتمر من الداخل والخارج، والذي يركز على أهمية الوحدة الوطنية الفلسطينية باعتبارها شرطاً ضرورياً لنجاح الانتفاضة وتطوير عملها وحمايتها من التصفية، يكون المؤتمر أنجز خطوة رمزية على قدر كبير من الأهمية في تعزيز العامل الذاتي الفلسطيني.

سابعاً، باتخاذ خطوات إجرائية، كتشكيل أمانة برلمانية عامة للمتابعة، وإقامة صندوق شعبي لدعم الانتفاضة، وتأليف لجان صداقة إسلامية فلسطينية، ودعم لجنة إحياء قرار عنصرية الحركة الصهيونية، يكون المؤتمر خطا في اتجاه التحول إلى ظاهرة برلمانية شعبية تتجاوز الحسابات الرسمية والمحددات السلطوية.

ثامناً، لا شك في أن تلك القرارات والإجراءات إيجابية وتخدم الشعب الفلسطيني، لكنها ستبقى مجرد مكاسب على الورق إذا لم تترجم إلى حركة وفعل وفعالية، وسيتحول مؤتمر طهران مثل كل المؤتمرات الشبيهة إلى مجرد تظاهرة سياسية . إعلامية مؤقتة إذا لم تقترن قراراته بالأفعال، وإذا لم ترسم نتائجه على الأرض.

والخلاصة، إن إيران مستفيدة إلى حد كبير من المردود الإعلامي والسياسي والجماهيري للمؤتمر، والذي يتعزز من خلاله دورها الإقليمي ونفوذها السياسي، ويجعل قيادتها أكثر قدرة على استثمار ورقة القضية الفلسطينية والانتفاضة والعنف الجهادي، سواء في الصراع الداخلي بشأن السلطة أو في إعادة بناء استراتيجيتها الإقليمية والدولية. كما أن الفلسطينيين مستفيدون أيضاً لأنهم بحاجة كبيرة إلى الدعم الإيراني المادي والمعنوي لاستمرار الانتفاضة والنضال الوطني، وهم بحاجة أيضاً إلى العامل الإيراني المهم في تفعيل الرقم الفلسطيني وتثبيت حضوره في المعادلة الإقليمية، سواء سيطر الجناح الإصلاحى على السلطة في إيران أو استمرت هيمنة المحافظين. ■

مجلة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمجلة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من رئيس تحرير المجلة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي: majallat@palestine-studies.org
يمكن تحميل هذه المقالة أو طبعها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:
<http://www.palestine-studies.org/ar/mdf>